

المبحث الرابع

توضيح مفاهيم

لا يختلف منصفان على أن الاسلام الحنيف قد أرسى قواعد الانسانية وأعطى للمرأة ما منعها منه الآخرون، فجعل لها كيانها الإنساني الذي تستمدده من المنبع الذي يستمد منه الرجل ، فهو وهي من نفس واحدة وهذا ما جاء به القرآن الكريم كما ذكرنا (١) •

وهي شقيقته كما بين رسول الله — صلى الله عليه وسلم — :
« النساء شقائق الرجال » (٢) •

والاسلام قد رد لها اعتبارها الذي انقض عليه محترفو الكهانة ، ولا بسو المسوح ، فقد حدث القرآن الكريم بما يدفع عن أم البشرية ما حاول الأشقياء من بنيتها نسبته اليها ، من أنها عملت على اخراج الآدميين من الجنة ، وما درى هؤلاء أن الآدميين خلقوا لعمارة الأرض ، وليس لسكنى الجنة ••• فالجنة سكنهم في الحياة الأخروية ان أطاعوا واستقاموا على الطريقة ••• وأوردنا بيان القرآن الكريم في هذا الصدد •••••

وذكرنا أن القرآن الكريم أقام سدا منيعا يحمى به المرأة مما كان ينتظرها منذ ساعة مقدمها الى الدنيا ، وطيلة حياتها تسعى فيها •••

(١) الآية الاولى من سورة النساء ، ١٨٩ الأعراف ، ٦ من الزمر •

(٢) رواه الامام احمد في مسنده ، وأبو داود في سننه والترمذى

وغيرهم •

فحرم الموأد(١) ، وبين أنه خسران في الدنيا والآخرة ، ووصى الاسلام بتربيتها وبين جزاء ذلك عند الله .. ووصى بها زوجة وجعل لها حقوقا ووصى بها أما فالأزم بحسن صحبتها، وجعل الجنة تحت مظلة طاعتها وأنزل الالتهام بها ورعايتها منزلة الجهاد في سبيل الله ... وما أدراك ما الجهاد... فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - إن جاءه يطلب الانضمام الى صفوف المجاهدين : « هل أمك حية ؟ قال : نعم ، فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - : « ألزم رجلها فثم الجنة » (٢) .

وإذا كان الاسلام قد جعل مثل هذا على الرجل بالنسبة لأمه ، فإن الاسلام أيضا قد أرسى قاعدة من أهم قواعد التعامل في الحياة ، فقد قرر الاسلام ان لكل النساء وفي مواجهة كل الرجال: «ولهن مثل الذي عايهن بالمعريف ..» أنها قاعدة اذا لم يكن الاسلام قد أعطى النساء سواها لكفتن هذه القاعدة (٣) ، ولحريتهن من قيود الفكر الوضعي في صورته المختلفة ، وتصوراتها للمرأة وشورها وتحجيم وضعها ، بما يتتسافى والانسانية السوية

(١) فقال تعالى : « وإذا المؤودة سئلت ... » الآية ٩ من سورة التكوير ، وقال تعالى : « قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم وجرموا ما رزقهم الله انشاء على الله قد ضلوا وما كانوا مهتدين » الآية ١٤٠ من الانعام .

(٢) رواه الترمذي ...

(٣) وما أجمل فهم المسلمين لهذه القضية ، هذا الفهم الذي عبر عنه عبد الله بن عباس - رضى الله تعالى عنهما - حين خال : انني لأتزين لامرأتي كما تتزين لي لهذه الآية ..
يراجع ما جاء في تفسير الآية ٢٢٨ من سورة البقرة ، تفسير ابن كثير ج ١ ص ٢٧٢ .

(١٤ - المرأة)

وإذا كان الاسلام قد قرر للمرأة كل هذه الحقوق وغيرها ، فإنه مع ذلك لم ينج من محاوله النيل منه ، وذلك بتحريف ما جاء به الاسلام نارة ، والشك فيك في ما أورده من قضايا — الله أعلم بأنه لا يصلح انبشيرية سواها — نارة أخرى ، وليس بغريب على أولئك محاولة هذا التزييف والتحريف ، فهم أبناء أولئك الذي نعى عليهم القرآن الكريم تحريفهم للكلم عن مواضعه (١) ونسيانهم ما أنزله الله وبينه (٢) مستهذفين بذلك اضلال الخلق ، وعصيان الخالق لقد روج أولئك بعض دعاوى في محاولة منهم للنيل من الاسلام ومبادئه وتحريض البعض — ممن قصر فهمهم — ضد تشريعات الاسلام وسلوكياته التي استهدفت اعلاء شأن المخلوقين ، وبينت أن كل مخلوق قد يسره الله تعالى لما خلق له ، وأعد له ما هو مطلوب منه

فلزهرة الندية البديعة الرقيقة لا يعيبها أو ينقص منها أنها موضع اهتمام من أصحاب الأذواق الجميلة،الذين يحنون على الورود والرياحين ويزيون بالأزهار حياتهم ، ويجعلونها موضع اهتماماتهم ، ومبعث سعادتهم ، ان وضع الزهرة في اناء خاص بها وحولها الماء العذب من كل

(١) وقد نبه القرآن المسلمين الى أولئك اليهود ومن سار في فلهم أولئك الذين حرفوا التوراة . . . « أتتبعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون » الآية ٧٥ من سورة البقرة . . « من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ويقولون سمعنا وعصينا واسمع غير مسمع وراعنا ليا بألسنتهم وطعنا في الدين . . . » الآية ٤٦ من سورة النساء .

(٢) يقول تعالى : « فيما نقضهم ميثاقهم لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظا مما ذكروا به . . . » الآية ١٣ من المائدة .

ناحية وجعائها في مكان لا تتاله أيدي العابثين ، لا يعد ذلك منقصة لهذه الزهرة ، ولا يعيبها أنها لم توضع مكان كرسى يجلس عليه ، أو منضدة فوقها الأشياء ، والمخلفات

بل ان المصنفين من البشر يوصون بعدم قطف الأزهار ... بينما يهيبون بالناس ازالة الأثواك والعثرات من الطرقات ... وما ذلك الا لأن لكل مكان .. ولكل مقام مقل

فالاسلام وان أنصف المرأة ، وأعاد لها ما سلب منها من حقوق ، ورفعها الى مرتبة المساواة مع الرجل من حيث كونها انسانة ولها من الحقوق ما يجعلها صاحبة حق في التملك واهلية التصرف ، بكل ألوان التصرف المعترف به من قبل المشرع .. فالاسلام أيضا لأنه تشريع من الحق — ويعام ما يصلح المخلوقين ... وضع لكل نوع من المخلوقين ما يناسب قدراته ... ويؤهله لأداء ما طلب منه وكلف لفعله وتحمل تبعته ...

لقد عد بعض الذين لا هم لهم الا تحريف المكام عن ... عدوا ذلك تفرقة بين الرجل والمرأة ... ورضوا النساء ضد تشريعات الاسلام .. بدعوى انها لم تسو بينهن وبين الرجال وانما ميزت الرجال وأعطتهم ... ووقفت ضد النساء ومنعتهم ..

ان الاسلام وان جعل للرجال على النساء درجة ... فان هذه الدرجة هي رعاية الرجال للنساء .. وجعل هذه الرعاية واجبة على الرجل للمرأة ... وملزمة له بالانفاق والاحسان ... وتحمل التبعة ..

ان هذه الدرجة لا علاقة لها بالمساواة بين الرجل والمرأة في الانسانية أو الأهلية ... ولا تعلق لها بما ينافي الكرامة ... وانما هذه الدرجة أمر اقتضته طبيعة الخاتمة الالهية ... والتنظيم السماوى للكون ... وفيما

يأى أورد بعض ما حاول المحرفون اثارته لتحريرض المرأة ضد تشريعات
انسماء •• مبينا قدر الطاقة الغاية المستهدفة •• والحكمة المقصودة ••
فلا شك أن لكل حكم حكمة ••• غير أنه لا يخفى على ذى عقل أنه ليست
كس حكمة بمدركة ••• ولا بد للمؤمن من التسليم •••

ما دام الأمر هو الله ••• ولو أن الناس جميعا قالوا : سمعنا وأطعنا
لأن خيرا لهم ••• ولكن احكمة يعلمها ربنا خالف البعض وصدق الله
العظيم : « واو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين ،
الا من رحم ربك ولذلك خلقهم ••• » (١) •

أطلب الأول :

ولرجال عليهن درجة •••

الاسلام الحنيف سوى بين الرجل والمرأة في كل ما تحدثنا عنه ••
وأعطى المرأة من الحقوق ما لم تعطه قبل الاسلام ••• بل ولا حتى بعد
أن نزلت الشريعة الاسلامية ، وتعامى البعض عنها كنظام حياة ، فان
أولئك البعض قد ضنوا على المرأة بما أعطاهم الاسلام ، وسلبوها جل
الحقوق ، وقدموا لها الفتات على أطباق الامتهان ، التي حسبتهما —
لانشغالها بالعاطفة — أنها أسمى ما تصبو اليه الأنثى وتطمح، ونسيت

(١) الآيتان ١١٨ - ١١٩ من سورة هود وقد روى عن رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - في المسائيد والسنن : « ان اليهود افرقت
على احدى وسبعين فرقة واما النصراني افرقت على اثنتين وسبعين فرقة ،
وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة ، كلها في النار الا فرقة
واحدة » قالوا من هم يارسول الله قال : « ما أنا عليه وأصحابي » يعنى
الحنيفية يراجع تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٦٦ ••

أجل ما أعطاهها الإسلام الحنيف ، في غمار ما أغرقها به الوضعيون من كلمات اطراء ناعمة ، وانحناءات وانثناءات استهدفت سلبها أعلى ما تملك من شرف وعفة ومنزلة وكرامة وحقوق ...

ومن غير اطلالة أقدم ما يبرهن ويدل على ما وصلت اليه حال المرأة في القرن العشرين عند أولئك الوضعيين ، بالاضافة الى ما سبق ذكره فيما قدمت ...

لا يخفى على أحد من المتصلين بالفقه الاسلامي أن التشريع الاسلامي من باب حرصه على المصالح والأموال ، جعل لولى الأمر الحق في أن يمنع البعض من التصرف فيما يملك ، طالما أن هذا الشخص قد اتصف بصفة من الصفات التي رأى فيها الشرع نقصانا في القدرة على احكام التصرف وتوجيهه فيما ينفع ... فجعل التشريع الاسلامي من بين أسباب الحجر على الأشخاص صغر السن ، وفقدان العقل أو نقصانه ... ولم تكن الأئوثة بأى حال من الأحوال سببا من أسباب الحجر التي عددها التشريع الاسلامي ، وأنقص الأهلية بوجودها ، أو وجود واحد منها .

بينما نجد القانون الروماني ، والقانون الفرنسي حتى عام ١٩٣٨ م قد جعلوا أسباب الحجر ثلاثة هي : الصغر ، والجنون ، والأئوثة ...

وبعد أن تم تعديل القانون الفرنسي عام ١٩٣٨م بقصد رفع القيود عن أهلية المرأة لم يستطع المقتن أن يتخلص من توجهه الفكري ضدها .. فصاغ لها قيودا جيدة وجعل للرجل حق التصرف فيما تملك ، ومنعها من حق التصرف في أموالها الخاصة — حتى وان أذن لها القضاء — الا بعد اذن زوجها واجازته تصرفها (١) .

(١) أن القانون الفرنسي لما عدل عام ١٩٣٨ م لرفع القيود عن أهلية المرأة بقيت أهليتها مقيدة بقيود قانونية ، وقيود ناشئة عن نظام الأحوال المشتركة بين الزوجين .

إذا كان هذا هو واقع التقنيات الوضعية فهو واقع يشهد بما نقول ويرد مقالة من يحاول التلفيق بالنيل من التشريعات الإسلامية التي أعطت المرأة منذ أربعة عشر قرنا من الأهلية والحقوق ما جعلها تقف على قدم المساواة مع الرجل في كل ما يتعلق بالإنسانية والكرامة

وصدق الله العظيم « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة ... » (١) والدرجة هذه التي جعلها الله للرجال على النساء ، درجة في أصل الفطرة والاعداد الخلقى وما يطالب به كل منها لاستقامة شأن الحياة وتسير دفة الأمر فيها ...

وسفينة الحياة لا بد لها من ربان ماهر يتولى قادتها، وولاية القيادة هذه لا يترتب عليها انقاص أى أحد من العاملين بالسفينة حقوقه أو بعضها، وإنما هي قيادة ومسئولية استهدفت تحقيق السلامة لكل من على ظهر السفينة ... إذ لولا هذه القيادة لما أمكن تحديد دور كل واحد من أولئك العاملين على تسيير السفينة وحمايتها ... ولتعارضت الأهواء وتصادمت الرغبات ...

وأن من القيود القانونية عدم جواز ممارسة المرأة الفرنسية احدى المهن بدون اجازة من زوجها ..

ومن القيود المنبثقة عن نظام الاشتراك بالاموال ، أن المرأة الفرنسية المتزوجة لايمكنها أن تتصرف بأموالها الخاصة ، ويجب عليها أن تحتفظ بحق الانتفاع للزوج ، ولايمكنها أن تتصرف بالرقية الا باجازة الزوج ، واذن المحكمة وحده لايكفى .

يراجع المرأة بين الفقه والقانون أ.د/ مصطفى السباعي ص ٤٣ والزواج أ.د/ زهدى يكن ص ٤٢٤ وما بعدها .

(١) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

ومن هنا كان لابد من وجود قيادة تنظم من غير استبداد ، وتقود من غير مساس بالحقوق الانسانية للاخرين ٠٠ (١) •

والاسلام قد حدث كل تجمع على أن يقيم له قيادة ، ويختار له رئاسة ، فطالب دَل من انضم اليه غيره وكونا عددا يزيده على الواحد أن يؤمرا عليهما أحدهما ٠٠٠

ولما كانت الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع ، والبداية لكل تجمع عائلي تحت مظلة الاسلام ، كان لابد لها من قيادة تتحمل أعباء توجيه حياتها ٠٠٠ وكانت هذه القيادة للرجل ، لما حبته به الفطرة من قدرات ٠٠٠٠

وهذه الدرجة التي جعلها الاسلام للرجل على المرأة ليست من قبيل القدرة الجسدية ، أو القوة البدنية ، فقط وانما هي درجة في تكوين

(١) وقد أشار الدكتور مصطفى السباعي في كتابه المرأة بين الفقه والقانون الى بعض الفوارق بين الرجل والمرأة في بعض المجالات : ثم قال : ومن المؤكد أن هذا التفريق لاعلاقة له بالمساواة بينهما في الانسانية والكرامة والاهلية ، بعد أن قررها الاسلام لها على قدم المساواة مع الرجل ، بل لضرورات اجتماعية واقتصادية ونفسية اقتضت ذلك ٠٠٠

ان الاسلام بعد أن اعلن موقفه الصريح من انسانية المرأة وأهليتها وكرامتها ، نظر الى طبيعتها وما تصلح له من اعمال الحياة ، فابعدها عن كل ما يناقض تلك الطبيعة ٠٠٠ وليس في ذلك ما يتنافى مع مبدأ مساواتها بالرجل في الانسانية والاهلية والكرامة الاجتماعية ٠٠٠ وفي كل أمة تخصص بعض الناس ببعض الاحكام لصلحة بقضيتها ذلك التخصص ٠٠٠ ص ٣٠ ، ٤١ ، ٤٢ •

الرجل ، التكوين الكلى ، بكل ما فى التكوين من نواحي القدرات المتعددة
 ••• اذ لو اقتضت درجة التميز على القدرات الجسدية والبدنية لما
 أمكننا مشاهدة الكثيرين ممن لهم الغلبة فى شعوبهم وعلى غير شعوبهم ،
 وهم أضعف فى قدرات الجسد من الخاضعين لهم ، والمحكومين لتعاليمهم .

والمتابع لتاريخ الشعوب تتجلى له هذه الحقيقة واضحة وضوح
 الشمس لذى بصر وبصيرة ••••• فكم حكم العبيد الأقوياء ، الأثداء
 بواسطة ، السادة ضعفاء البنية ، وكان أولئك العبيد فى يد حاكمهم كالأخاتم
 فى الأصبع ، يتحرك بحركته ، ويأتمر بأمره ، دون أن يحدث أدنى أذى
 أو أقل مخالفة لهذا الاصبع المستبد فى حركته واصدار أوامره •••

بل لكم استبدت نساء نحييلات رقيقات بقاوب رجال أشداء ، فأزلتهم
 وهم حكام وعلى عروش ، يأمرن فتطيع الرعية ، بينما أولئك الحكام
 يأتمرون بأشارة بنان رقيق لامرأة نحيلة •••

ان قسوية القوة الجسدية أو العضلية أبعد ما تكون عن ميدان التمييز
 بين الرجال والنساء ، واستحقاق الرجال درجة حبتهم بها السماء دون
 النساء ، واستحقوا بموجبها قيادة سفينة الحياة وتسام زمام الرئاسة
 فيها وإدارة شعونها •••••

وان أولئك الذين يرون فى الرجل أنه سبب قهر المرأة على مر
 العصور وأنه وراء تقييد حركتها نحو الترقى والنهوض به ، أو حتى
 التفوق عليه •• وان خوف الرجل من أن تتفوق المرأة عليه بما لها من
 قدرات خاصة هو العامل الأساسى وراء تسلط الرجل على المرأة منذ أقدم
 العصور وشل حركتها وارغامها على أن تظل تحت امرته وساطته •••
 مستخدما كل العوامل التى تمكنه من بقاء سيطرته عليها ••• سواء
 أكانت عوامل اقتصادية ، أو قدرات عقلية ، أو غيرهما ، أن مقولة هؤلاء

نفسها هي الدليل على أن الرجل أقدر من المرأة بما خصته به الفطرة من قدرات لا تقف عند حد القدرات العضلية فقط (١) •

ومن هنا فإن الاسلام الحنيف حين أعاد للمرأة ما سلب منها من حقوق أعلاها المساواة الانسانية للرجل كجنسين متفرعين من نوع واحد وأن أباهما واحد ••• وأنهما خلقا من نفس واحدة وأدناها حقها المساوى لما للرجل من حقوق الأهلية المالية •••

ان الاسلام الحنيف حين أعطى لامرأة كل ذلك ، لم يعطها هذه الحقوق من منطلق أنها قدمت ما تستحق به هذه المساواة ، وانما لأنها فطرها الله كما فطر الرجل كلاهما له حق الانسانية الكامل وليس معنى ذلك ان كلا منهما له نفس القدرات في المجالات الأخرى التي لا يعد التفاوت فيها تفاوتاً في درجة من درجات الانسانية •••

وان انشول بالتفاوت في القدرات أمر لا يمكن انكاره ••• فالمتتبع لدركة الحياة يجد هذا التفاوت بين الجنسين واضحاً كل الوضوح في مجالات عدة ••• خصوصاً في مجالات الابداع الفكرى ••• بل وحتى فيما يخص المرأة نفسها ••• فكم سمعت الدنيا بأوائك الرجال الذين تفوقوا على كل النساء في اعداد الطعام وتنوع أصنافه ••• بل ان صناعة

(١) يقول العقاد : ومن قصور الفكر عند ادعائين الى قيام المرأة بجميع اعمال الرجل فى الحياة العامة والخاصة ، أن يقال : ان المرأة انما تختلف فى الكفاية والقدرة بفعل الرجل ، ونتيجة لأثرته واستبداده وتسخير المرأة فى خدمة مطالبه واهوائه •

فان هذا القول يثبت رجحان الرجل ولا ينفيه ••• المرأة فى القرآن ص ٦ وما بعدها •

ملابس المرأة وحليها وكل ما تطلبه للزينة تطلبه من الصناع من الرجال ،
الذين تفوقوا فيه على جنس النساء (١)

وان النساء وان اشتهر منهن كثيرات في مجال القيادة السياسية ،
أو العسكرية . . أو الابداع الفكرى . . . أو غير ذلك من المجالات الأخرى
فان شهرة هؤلاء الكثيرات تعد أمرا استثنائيا لما عليه طبيعة الأمور في
هذه المجالات التي برزت فيها قدرات الرجال ومهاراتهم الفذة العملاقة
التي وان أفسحت المجال لظهور بعض المهارات النسائية ، فذلك من باب
الاستثناء الذي يرد على القاعدة العامة المتمكنة والمستقرة

كما أن هذه الدرجة التي أعطتها السماء للرجل لم يكن مردها راجعا
الى القدرات المالية فالقدرات المالية وان كانت سببا من أسباب

(١) يقول العقاد : وليس عجز المرأة عن مجاراة الرجل في الاعمال
العامة ناشئة عن قلة المزاولة لتلك الاعمال ، لأنها زاولت اعمال البيت
الوف السنين ، ولا يزال الرجل ييزها في هذه الاعمال كلما اشتغل
بصناعتها ، فهو أقدر منها في الطهو ، وفي تفصيل الثياب ، وفنون
التجميل ، وتركيب الاثاث ، وكل ما يشتركن فيه من اعمال البيوت .
يراجع الفلسفة القرآنية ص ٦١ - ٦٤ .

ويقول : وفضل الرجال على النساء ظاهر في الاعمال التي انفردت
بها المرأة ، وكان نصيبها منها أوفى وأقدم من نصيب الرجال .
وليس هو بالفضل المقصود على الاعمال التي يمكن أن يقال انها
قد حُجبت عنها ، وحيل بينها وبين المرآة عليها ، ومنها الطهى والتطيرز
والزينة وبكاء الموتى ، ومملكة اللهو ، والفكاهة ، التي اقترنت فيهما
السخرية بالنسخير ، عند كثير من المصطهدين ، أفراد وجماعات
يراجع المرأة في القرآن ص ٧ وما بعدها .

قوامه الرجل على المرأة طبقا لما جاء به القرآن الكريم في قول الله تعالى :
 « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما
 أنفقوا من أموالهم .. » (١) فهي سبب متأخر على غيره من الأسباب
 حتى في القوامه

اذ او كانت الدرجة للرجال على النساء بسبب القدرات المالية وحدها
 لا نتفت تلك الدرجة بالنسبة لأولئك الرجال الفقراء الذين يتزوجون من
 نساء ثريات ...

بل ان أولئك الرجال الفقراء لهم القوامه مع فقرهم على أولئك
 الزوجات الغنيات ، مع غناهن ...

ولا يخفى أن الفقه الاسلامى يوجب على أولئك الفقراء من الرجال
 أو يقوموا بواجب الانفاق على نساءهم ...

ولم يقل أحد من الفقهاء — سوى رأى وجد عند الظاهرية — بوجوب
 أن ينفق أولئك الثريات على أزواجهن الفقراء ...

بل انهن ان أنفقن شيئا من مالهن على بيت الزوجية وتبعاته، أصبح
 ما أنفقن ديناً لهن في ذمة الزوج الفقير ، يجب عليه أداءه عند تيسر
 حاله .. (٢) .

(١) الآية ٣٤ من سورة النساء .

(٢) قررت الآيات القرآنية الزام الزوج بالانفاق على زوجته فقالت

الآيات الكريمة : « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكاف

نفس الى وسعها » الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .

ويقول تعالى : « لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه

فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاهها سيجعل الله بعته

فالتقوامة مردها الأساسى للفطرة التى فطر الله الناس عليها ...
 والفطرة قد قضت بأن يقوم الرجل بالانفاق على المرأة .. وهذا الذى
 قضت به الفطرة مرده التفضل الذى وهبته السماء للرجل ... والذى
 لا يتنافى والمساواة فى حق الانسانية ... وأهلية التملك ... وغيرها ..
 ان لكل قدرات حبته بها السماء ، ولا يتطلب ذلك تفصيلا فى الحقوق
 وانما هو الزام بواجبات طبقا لما منح من قدرات تميز بها عن قرينه
 ونصفه الثانى ...

ان درجة القيادة التى اختص الله بها الرجل ، درجة مسئولية ، وهى

عسر يسرا « الآية ٧ من سورة الطلاق .

ولقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لامرأة ابى سفيان
 حين شأت اليه شح زوجها : يا رسول الله ان ابا سفيان رجل شحيح
 لا يعطينى من النفقة ما يكفينى ويكف ببنى . فقال لها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم - : « خذى ما يكفيك وولدك بالمعسروف » السنن الكبرى
 للبيهقى ج ٧ ص ٤٦٦ .

ومن هنا كان قول الفقهاء بالزام الزوج بالانفاق على زوجته حتى
 ولو كان الزوج فقيرا وكانت زوجته غنية .

يراجع البدائع ج ٤ ص ١٥ ، فتح القدير ج ٣ ص ٣٢١ .

أما ابن حزم فانه يرى أن الزوج اذا عجز عن نفقة نفسه وامراته
 غنية كلفت النفقة عليه ، ولا ترجع عليه بشيء من ذلك ان عسر ...

واستدل ابن حزم بما ذهب اليه بما جاء من قول الله تعالى .

« لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله

لا يكف الله نفسا الا ما آتاهما ... الآية ٧ من سورة الطلاق .

وقوله تعالى : « لا يكف الله نفسا الا وسعها ... الآية ٢٨٦

من السنة راجع المحلى ج ٢٠ ص ٩٤ وما بعدها المسألة ١٩٣٠

مسؤولية تحملها الرجل ويجب أن يعان على آدائها من بنى جنسه وبقية
نوعه ...

وإذا كانت الشعوب المقودة قد تعودت أن تتحمل أعباء حياة قاداتها
وأخطائهم ، ومعيشتهم ، فإن الأمر بالنسبة لما أعطاه الله للأرجال من درجة
يختلف ، فالرجل هم الذين يتحملون أعباء من يقع تحت قيادتهم ،
يرجھونهم ويسهرون على راحتهم والعناية بهم ، وحراستهم من كل مغبر
أو باغ ، أو قاصد سوء ... (١)

(١) لا يخفى أن للمرأة جانبا من القيادة فى الحياة ... فهى تقود
بيتها وأولادها وترعاهم ... وهذا مما جاءت به النصوص ، فند جاء فى
الحديث الشريف « ... والمرأة راعية فى بيت زوجها وهى مسؤلة عن
رعيتها ... الا كلكم راع وكلكم مسؤل عن رعيتة » .
ومن هنا فان الفقهاء لم يجدوا بأسا فى أن تكون المرأة وصية على
الصدار من الايتام وعلى ناقصى الأدلية ... وهذه ولاية ولكنها ولاية
لا تصل حد الولاية العامة كما ان للمرأة أن تشهد على ما تختص برؤيته
... وعلى غير ذلك مما تشارك الرجل فيه ... والشهادة نوع من
الولاية ... بل أن بعض الفقهاء قد أجاز للمرأة تولى منصب القضاء
... وخصوصا فيما يتخرج الرجال من النظر اليه ... والقضاء أيضا
نوع من أنواع الولاية .

وما جاء من النصوص يحظر على المرأة الولاية « ما فليح قوم ولوا
أمرهم امرأة » فإنه ينصرف الى منعها من الولاية العامة إذ أن للولاية
العامة تبعات لاتقدر المرأة عليها ... فمنعها منها من باب الاشفاق
عليها ، إذ أن بعض متطلبات الولاية العظمى ينتحم فيها انشغال الحاكم
بأمر المسلمين بحيث يستغرقه ذلك بل ان من بين مهام الولاية قيادة
القوات والجيوش فى الحروب ، واختلاط الحابل بالنابل عند التقاء

هذا هو الفهم الاسلامي للدرجة التي ينتج عنها القيادة ، قيادة الرجال في مجموعهم ، للنساء في مجموعهن

والمنصف يجد في القيادة مسؤولية وعاقبتها حساب فالمقود مسؤل من قائده والله هو المحاسب ومن هنا نرى الكثير من المنصفين يذفون القيادة وتبعاتها ، ويتهاشون التعرض لها . بل يدفعونها عن أنفسهم حين تطبهم القيادة ، وتسعى لهم

الصفوف فكيف بالمرأة وهي من الحرمات التي يجب ان تصان في مثل ذلك ان الحروب تستدعي وضع خطط وتفقد القوات ومعايشة الجند ليل نهار وتتطلب أيضا ملاقاته الاعضاء عندما تضع الحرب أوزارها ومدارسة الاتفاقات والمرأة لا قدرة لها على ذلك واذا كانت هناك من تولت مثل هذه الأمور وبرزت فيها في بعض الدول . فهذا وان كان أمرا استثنائيا ، الا أنه أيضا يقع تحت حكم لاتهمه حرمات النساء ، بل ان النساء مباحات يراقصن من شئن تحت سمع وبصر ازواجهن وآبائهن واخواتهن ، ولا يتحرك في واحد من أولئك أحساس بالحمية أو الغيرة وهذا مناف تماما لما عليه اخلاقيات الاسلام . ولقد عايشت مثل ذلك ابان حرب الاستنزاف، بين مصر الغالية الحبيبة وبين عصابات الصهاينة من عام ١٩٦٨ م حتى ١٩٧٤ م وكنت في جبهة القتال وشاهدت ما كان يحدث في الجانب اليهودي وابان حرب ١٩٧٣ م حين دخلنا مواقعهم الحصينة وشاهدنا ما فيها حمدنا الله أنه لم يجعل للمرأة المسلمة حق مشاركة الجنود في الجهاد فما بالننا اذا كانت القائدة العامة امرأة ومن طبع النساء في عصرنا حب القيادة خصوصا في لفت انتباه الرجال والاستحواذ على اعجابهم والانفراد بذلك ان منح المرأة من الولاية العليا لا ينقصها شيء من انسانيته أو كرامتها أو اهليتها بل هو أمر بصونها ويحفظ عليها عفتها وكرامتها

وكلنا قد قرأ مقولة السيدة عائشة أم المؤمنين - رضى الله تعالى عنها - حين أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يصى أبو بكر بالناس ... انها بذكائها أدركت ما بعد الامامة في الصلاة ... وهى تخشى على أبيها التبعة ، تبعة قيادة المسلمين وولاية عهدهم ..

وكلنا يعلم كم أحجم أبو بكر لكن المسلمين أئزموه، ولما لم يجد بدا من الأمر أشركهم معه فى القيادة ، وأئزمهم أمم الله قباة وأعلمهم أنه متبع وليس بمبتدع ، وطلب منهم ، وحملهم مراقبته ... أطيعونى ما أطعت الله فيكم ، فان عصيته فلا طاعة لى عليكم ...

وكلنا يعلم كم كان خوف عمر بن الخطاب من القيادة ، وسهره على رعيته ، وادساسه بمدى المسئولية ... لو عثرت بجلة بالعراق استلقت عنها ، لم لم أمهد لها الطريق .. الأمر الذى وصل به الى حد أن قال : يا ويح عمر ... ليت أم عمر لم تلد عمر ... وهو من هو فى العدل ، والخرف من الله ومراقبته

وكلنا يعلم أن عمر - رضى الله تعالى عنه - حين كون لجنة لاختيار الخليفة من بعده ، وضم اليهم ابنه - عبد الله بن عمر بن الخطاب - قال لهم : هو معكم لأخذ الرأى فقط والمشورة ، وليس له حق تولى القيادة حتى ولو اخترتموه ... حسب آل الخطاب أن يسأل واحد منهم عن مصالح المسلمين يوم القيامة .. هؤلاء وغيرهم من أمثال عمر بن عبد العزيز وغيرهم ، الذين علموا مدى مسئولية القائد

هذه مسئولية ما أعطاه الله للرجل من درجة ... انها ليست درجة تميز فى الحقوق ، بل هى درجة الزام بمسئليات ...

وصدق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « كلكم راع وكلكم مسؤل عن رعيته » وليس لمعترض أن يقول كيف يمكن أن نقول بفضل رجل

على امرأة تعلمت وبرعت في مجالها ، وأين هذه الدرجة التي للرجال على النساء بالنسبة لأمهمت المؤمنين مثلا ، وأولئك الصناديق من قريش •• ان مثل هذه المقولة مردودة ، اذ لا يجوز أن تقاس مؤمنة أيا كانت بمشرك مهما كان قدرة أو ارتفعت منزلته بين قومه وأقرانه •••• ألم يعلن الاسلام منذ نزوله «وأن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا» وألم يقل القرآن الكريم عند حديثه عما يترتب عليه ولاية الرجال على النساء •• وما تصبح معه المرأة داخلة في مسؤولية الرجل ويلزم عليها طاعته واحترام قوامته « ولا تتكفوا المشركين حتى يؤمنوا ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ولا تتكفوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون الى النار والله يدعو الى الجنة والمغفرة باذنه •• « (١) •

ان القرآن الكريم قد حرم المؤمنة على الكافر ، اذ الزوج صاحب قوامه على زوجته «ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا» (٢) •

وعليه فلا وجه لمقارنة امرأة مؤمنة ، بغيرها من غير المؤمنين رجالا كانوا أو نساء، فالمؤمنة أعلى درجة فلا بقاء لمقولة من يأخذ القضية على إطلاقها ، لمحاولة الطعن فيها وردها ، لأن الدرجة قريبة التساوي بين الرجل والمرأة في صحة الاعتقاد ، اذ أن الدرجة محصلة لما جاءت به آيات القرآن ، ومن لم يؤمن بالقرآن وما جاء به فلا يدخل في حدود هذه الدرجة اذا قيس بغيره من المؤمنين فلا قوامه اذا على مؤمنة لغير مؤمن •• ولا درجة له عليها •

(١) الآية ٢٢١ من سورة البقرة •

(٢) الآية ١٤١ من سورة النساء •

أما مقولة من يتعجب من جعل القوامة والدرجة لرجل جاهل على امرأة تعلمت وحصلت من الدرجات العلمية ما لم يصل إليها زوجها .. فهذا التعجب في غير محله ، لأن المرأة هذه قد دخلت في قوامة زوجها باختيارها ورغبتها ، وهي تعلم أن الاسلام قد جعل له عليها قوامة تلزمه برعايتها والعناية بشؤونها ، وله عليها السمع والطاعة فيما يرضى الله تعالى ، اذ لا طاعة في غير ذلك لمخلوق ... (١)

وكم من دول ولت عليها باختيارها حكاما لا تصل قدراتهم العلمية أو العقلية أو غيرها مثل ما توافر لكثير من أبناء تلك الدول ، ومع ذلك فان على أبناء الدولة جميعهم عالمهم وجاهلهم قويهم وضعيفهم السمع والطاعة لأولئك الحكام طالما لم يأمرؤا شعوبهم بما يغضب الله تعالى .. ولا يحق لواحد من أبناء تلك الشعوب أن يخرج عما يصدر أولئك الحكام من الأمور التنظيمية والنشريعة ، طالما أنها لم تطالبه بما يغضب الله تعالى ، فطاعة الولي واجبة على من ولاه برضاه ، واختاره لتسيير أموره ، وسلم له زمام السلطة وبإيعاه على السمع والطاعة ، في حدود ما رسم الاسلام الحنيف ... وهذه الولاية وتلك الدرجة لا يترتب عليها انقاص حق من الحقوق التي قررها الاسلام للمسلمين ، رجالا ونساء حكاما ومحكومين ...

ان الذي جعل للرجال هذه الدرجة على النساء هو من أعطى النساء حقوقهن كاملة ، وهو الذي سواهن وخلقهن ... « ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير » (١) .

(١) يراجع في أحكام الأسرة للاستاذ الدكتور محمد بلتاجي ج ٢

ص ٢٧٧ وما بعدها ط ١٩٨٣ م .

(٢) الآية ١٤ من سورة الملك : فالله تعالى يعلم عباده الذين خلقهم وهيا كلاً منهم لما خلق له ، ولما كان الرجل قد اعده الله تعالى اعداداً

=

يقوى به على تحمل التبعة ، فان الله تعالى جعل الرسل والانبياء جميعا من الرجال : لما يتحمل الرسول والنبي من مواجهة مع قوم معاندين ، يدعوهم الى الله الواحد ، وهم فى لجة ومجادلة ، وامتناع ومواجهة غالبا ، مما تصل الى حد المواجهة الحربية ٠٠٠ ولما كانت النساء لاقدره لهن على ذلك ، لما جهزن خالقهن فان الله تعالى لم يجعل منهن مرسلات ولا نبية .

واذا كان القرآن الكريم قد -حدثنا بأن الله تعالى قد أوحى لبعضهن ، « وأوحينا الى أم موسى أن أرضعيه ٠٠ » الآية ٧ من سورة القصص ، فهذا الوحي وما جاء على شاكلته إنما هو وحي يفاير وحي التشريع ، اذ الوحي الى غير الرجال ، إنما جاء لتثبيت فؤاد ، أو اذهاب حزن ، أو قضاء مصلحة مطلوبة : وهذا كله لا يزيد عما جاء من وحي الله تعالى الى النحل « وأوحى ربك الى النحل أن اتخذى من الجبال بيوتا ومن الشجر ٠٠٠ » وهذا كله ليس وحي تكليف برسالة ٠٠٠ وإنما هو تفريغ كروب ٠٠٠ أما ان وحي الى الرجال فقد كان وحي تكليف وتشريع وارسال ابن اختص الله واختار ، من الرجال الموحى اليهم : « وما أرسلنا من قبلك الا رجالا نوحى اليهم ٠٠٠ » ١٠٩ يوسف ، ٤٣ النحل ١٧ الانبياء « وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحى اليه » ٢٥ الانبياء ٠٠٠

واذا كان الله تعالى قد خص الرجال بالرسالة والنبوة فإنه تعالى قد فرض عليهم الجهاد والزمهم به ، وكتب عليهم القتال دون النساء ، والنساء وان قاتلن فإنه قتال المضطر ، والضرورة تقدر بقدرها ، ولذا فان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد قال لعائشة رضى الله تعالى عنها حين سألته الجهاد قائلة : يا رسول الله ، نرى الجهاد أفضل العمل ، أفلا نجاهد ؟ قال - صلى الله عليه وسلم - « لكن أفضل الجهاد حج مبرور » رواه البخارى وفى رواية « جهادكن حج مبرور » . وقد قال - صلى الله عليه وسلم - لام كبشة القضاعية ، حين طلبت منه أن يأذن

للذكر مثل حظ الأنثيين

لما أنزل الله تعالى القرآن الكريم على سيد الخلق سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وخطب الناس بما يرسى قواعد العدل بينهم ، استتكت أناس أن يسلموا لأن إسلامهم سيقرب عليه مساواتهم بالآخرين وأن الإسلام يحتم عليهم أن يعطوا كل ذي حق حقه وهم قد تعودوا أن تكون لهم كل الحقوق ، ولا حق لغيرهم وقد ذكرنا ما كان عليه حال النساء في الميراث سواء في النظم الوضعية البحتة أو في النظم التي حرفها الناس ، وادعوا أنها من عند الله وكان نصيب المرأة قبل الإسلام من الضياع نصيباً لا تحسد عليه فلم يكن لها حق الميراث تحدثنا عن ذلك كله

فلما جاء الإسلام بأحكام التوارث ، قرر للنساء حق الميراث ، وجعل لهن نصيباً مفروضاً وبعضهن قد يبرثن عن طريق التعصيب سواء أكان التعصيب بالغير أو مع الغير فقد تراث بعض النساء بالتعصيب

لها بالخروج في جيش كذا وكذا . قال لها : « لا » فقالت : يا رسول الله انى لست أريد أن أقاتل ، انما أريد أن اداوى الجرحى ، والمرضى ، وأسقى الماء . قال : « لولا أن تكون سنة ، ويقال فلانة خرجت لأذنت لك ، ولكن اجلسى » وكان ذلك بعد فتح مكة يراجع الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ج. ٤ ص ٤٦٣ ، وقد روى هذا الحديث ابن أبى شيبه وانطبرانى وفى هذا نسخ لما روى من أن بعض النساء قد شاركن في الجهاد واذا أرادت المرأة الجهاد فقد بين لها الإسلام ما عليها ويمكن ان تقوم ببعض الاعمال التي تخدم المعركة ولكن في مكان بعيد عن ميدان القتال

مع أخيها ، أو ابن عمها ... أو تترث بالتعصيب عند وجود الفرع الوارث
 المؤنث مع الأخوات .. لكن الغالب في ميراث المرأة أن يكون عن طريق
 الفرض ... وهو متقدم على الميراث عن طريق التعصب .. وهذا يعطى
 النساء حقا أقوى في التقدم في نيل حقوقهن في الميراث، إذ قد يرث الرجل
 عن طريق التعصيب لكنه لا يبقى له شيء من التركة ، نظرا لاستيعاب
 أصحاب الفروض — ومن بينهم النساء — التركة كلها ، ... مثال ذلك:
 أو تصورنا أن امرأة توفيت عن زوج ، وأخت شقيقة ، أخ لأب ، فاننا
 هنا نجد أن الأخت الشقيقة تترث عن طريق الفرض ، أما الأخ لأب فإنه
 يرث عن طريق التعصيب وعليه فاننا نقسم التركة بأن نعطي أصحاب
 الفروض فروضهم أولا ، وإذا بقي شيء فإنه للعصبة ...

وفي القضية التي معنا يرث الزوج نصف التركة لعدم وجود فرع
 وارث للزوجة المتوفاة ، وترث الأخت الشقيقة نصف التركة ، لانفرادها
 وعدم وجود من يعصبها ... وعليه فان أصحاب الفروض قد ذهبوا
 بالتركة ولم يبق شيء للأخ لأب ، نظرا لكونه يرث عن طريق التعصيب ..
 ولم يبق شيء بعد فروض أصحاب الفروض هنا ...

ومثل هذه القضية ما لو افترضنا أن امرأة توفيت عن : بنت ابن
 وأخت شقيقة ، وأخ لأب .

أو عن بنت ، أخت شقيقة، أخ لأب ... ففي هذه القضايا وما مثلها
 تترث الاناث ، ولا يبقى بعدهن شيء للأخ لأب وهو من الرجال ... فما
 رأيكم أيها الزاعمون أن الاسلام ينقص من حقوق المرأة في الميراث ...

ولو علم هؤلاء أن المرأة التي هي مساوية للرجل في درجة القرابة
 وأن قرابة من في درجتها أوثق لكونها من ناحية الأب والأم ، ومع هذا

فان الأثنى يقرر لها الشرع الاسلامى نصيبا عن طريق الفرض ، ويوفيهما حتمها ، ثم لما لم يبق شيء للرجل الذى هو أوثق قرابة منها بالمتوفى ، فاننا نجعل هذا الرجل يشارك هذه الأثنى ، فيما أخذت — ولم يبق له شيء — وما يأخذه الرجل فى مثل هذه الحالة هو مقدار « ساو لما تأخذه المرأة للرجل مثل المرأة فى هذه الحالة ... مع أنه أوثق صلة دموية ونسبية بالمتوفى منها مثال ذلك :

توفيت امرأة عن : زوج ، وأم ، وأختين لأم ، وأخوين شقيقين .
 اننا فى مثل هذه الحالة التى معنا نعطى أصحاب الفروض فروضهم أولا كما سبق واذا بقى شيء نعصبه لمن يرث بالتعصيب .

فبالزوج هنا له نصف التركة لعدم وجود فرع وارث للمتوفاة ...
 وللأم هنا سبب التركة ، لوجود عدد من الأخوة والأخوات ...
 وللأختين لأم ثلث التركة لتعدددهما .. هذه هى فروض أصحاب الفروض وهى قد استوعبت التركة كلها ، وام يبق شيء للأخوين الشقيقين للمتوفاة ..

ويلاحظ أن هذين الأخوين الشقيقين يرتبطان بالمتوفاة من ناحية الأب والأم ، فأبواهما هما أبو المتوفاة .
 أما الأختين لأم فيرتبطان بالمتوفاة من ناحية الأم فقط ، أما أبوهما فغير أبى المتوفاة ...

لقد قضى عمر بن الخطاب وأصحابه فى هذه القضية بعد أن ذهب اليه الأخوة الأشقاء وناقشوه ، وكان فيما قالوه ... اذا كانت الأختان لأم قد ورثتا لصلتهما بالمتوفاة عن طريق الأم ، فنحن أيضا لنا نفس صلة القرابة بالمتوفاة بل وبتريد على ذلك قربنا لها من جهة الأب فالمتوفاة شقيقتنا ...

قضى عمر ومن معه بأن يشترك الأخوة الأشقاء مع الاخوة لأم ..
ويقتسموا ما أخذه الأخوة لأم بالسوية بينهم ، لا فرق بين نصيب رجاء
وامرأة علما بأن صلة الرجال هنا بالمقارنة أقوى من صلة الأخوات لأم ..

ما قول أولئك الذين يحرضون المرأة ضد الاسلام بدعوى أن
الاسلام قد جار على حقوق النساء في الميراث وقدم الرجال عليهن، ولم
يعطهن سوى نصف ما يعطيه الرجال

مثال آخر تباينت فيه حقوق الرجال والنساء وكان الغالب هو حقوق
النساء

لو تصورنا أن امرأة توفيت عن : زوج ، وبنت ، وأم ، وأب . أو
توفيت عن زوج ، وبنت ابن ، أم ، أب .

فاننا في مثل هذه الحالات ، نعطي الزوج الربع لوجود الفرع
الموارث ونعطي البنت أو بنت الابن نصف التركة ، لانفراد كل منهن في
نصيبها على حدة ، وعدم وجود من يعصمها ..

- أما الأم فلها السدس لوجود الفرع الموارث .
- وللأب كذلك السدس لوجود الفرع الموارث .

والمسألة هنا تعول — أى تزيد في مجموع أسهمها عن الواحد الصحيح
..... وفي مثل هذه القضايا نرى أن نصيب الأب قد تساوى مع نصيب
الأم . فلا مفاضلة هنا

وأن نصيب البنت أو بنت الابن قد زاد على نصيب الأب .. علما
بأن الاسلام قد أرسى بين كل الأبناء أنهم وما لهم لأبيهم والأب هنا
قد نقص نصيبه عن البنت أو بنت الابن ، وتساوى مع الأم

ما قولكم أيها النافذون في أبواق العداء للإسلام ... المزيفون
الناقدون ... وما رأيكن أيها النساء

ما قبلكن في ميراث الأخوة لأُم ... انها ميراث متساوى لو كان
الأخوة لأُم رجالا أو نساء أو منهما معا .. انفرد الأخوة لام أو تعددوا .
بقيت الآية الكريمة « للذكر مثل حظ الأنثيين » ...

والحديث عنها بعد ما سبق يجعل المفاضلة محصورة في حالة
التساوى في الدرجة وصلة القرابة ... وذلك في حالة الأخوة الأشقاء اذا
كان منهم ذكورا واناثا ... سواء أكان هؤلاء الأخوة الأشقاء من الرجال
والنساء هم أبناء المتوفى أو أخوته .. وورثوا على أساس التعصيب ..
ففى هذه الحالة فقط تنطبق الآية الشريفة ، وتعطى الأنثى نصف
ما يعطاه الذكر ...

وهذا فى أساسه تشريع السماء وليس علينا سوى أن نقول سمعنا
وأطعنا ... ولنا كل الشرف رجالا ونساء ، فهو أمر تعبدي يرتبط الايمان
به وانفاذه بالايمان بالله تعالى ... (١) .

(١) جاء فى كتاب حضارة العرب لجوستاف لوبون عند حديثه
عن نظم التوارث فى الإسلام وعدالتها ما يلى :

ومبادئ الموارث التى نص عليها القرآن ، على جانب عظيم من
العدل ، والانصاف ، ويمكن القارىء أن يدرك ذلك من الآيات التى أنقلها
منه وأن أشير فيه بدرجة الكفاية الى أحكامها العامة ، ويظهر من
مقابلتى بينها ، وبين الحقوق الفرنسية ، والانجليزية ، أن الشريعة
الإسلامية منحت الزوجات ، اللاتى يزعم أن المسلمين لا يعاشرهن
بالمعروف ، حقوقا فى الموارث ، لانجد مثلها فى قوانيننا ؟

ص ٤٧٤ الطبعة الثانية ترجمة المرحوم الأستاذ عادل زعيتير ؟

وإذا جاز لنا أن نحول البحث عن حكمة فان الحكمة - والله أعلم
بمراده - تتجلى فيما كلف الاسلام به الرجال من حقوق للنساء
ولم يكلف الاسلام النساء بمثلها قط . . . فالمهر على الرجل ، وتأنيث
البيت على الرجل ، والانفاق في البيت على الزوجة والأبناء على الرجل ،
وإذا حدث فراق ألزمت الرجل بدفع المتعة والنفقة للمرأة . . الى غير ذلك
من الحقوق المتصلة بارضاع الصغير وأجرة حضنته ونفقة الحاضنة
وسكنائها . . . ثم يعد ذلك كله تأتي تبعات تربية الأبناء وهي كثيرة من
تعليم وكساء ، وغير ذلك وغيره .

ان المرأة في كل ذلك لا تلزم بشيء ، ويلزم به الرجل ، حتى ولو
كانت الزوجة غنية وزوجها فقير ، فاننا نلزم هذا الزوج الفقير بالانفاق
على زوجته الغنية

أى تشريع مثل هذا التشريع الرحيم بالنساء . . . الشفوق عليهن .
ان المرأة التي مات أبوها ، وورثت هي وأخوها مال أبيها ، وقسم
المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين . . .

وجاء على لسان هدى شعراوي في ردها على الرسالة التي وجهها
إليها سلامة موسى وأعوانه لتجرحها ضد الاسلام وأحكام اليراث فيه :
« ان آدم ما يشغلنا اليوم في الوصول بالمرأة الى المركز اللائق بها ليس
هو السعى في تغيير القوانين ، أو قلب الشريعة ، فله الحمد ، لم نجد
في هذه ولاتلك من الأحكام ما يحملنا على التذمر والشكوى ، بل كل
مانسعى اليه هو حسن تطبيق هذه القوانين ، بما يطابق غرض
الشارع وحكمه .

يراجع المرأة بين الفقه والقانون ص ٢١٥ - ٢٢١ .

الرجل يريد الزواج ، وما يتبعه مما سبق ولا داعي لاعادة ذكره...
كم ينفق ...

المرأة ليست ملزمة بالانفاق على شيء من زواج أو أثاث أو اعاشة
أو غير ذلك مما سبق ...

ان المرأة في غير الاسلام تلزم بدفع تبعات الزواج تحت مسميات
مختلفة ... الى حد أن غير القادرات على دفع تكاليف الزواج لا يتزوجن
وكم قرأنا عن حوادث انتحار الفقيرات من غير المسلمات ... لأنهن
لم يجدن ما يقدمنه لأي رجل يتزوجهن ... وقد سقت فيما تقدم بيانا
مؤكدًا بالبراهين والأدلة على مثل ذلك ... في كل بلاد الدنيا التي لا
تدين بالاسلام ...

وفي البلاد الاسلامية ذاتها تلزم غير المسلمة بدفع تكاليف زواجها
تحت مسمى « الدوطة » وهو مبلغ من المال تدفعه المرأة المسيحية
أو اليهودية لمن يريد الزواج منها ... يأخذها منها أو من أبيها يصبح
حقًا للزوج يصرفه كيف يشاء ... « كل ذلك في زواجهما من غير
المسلم » .

أما لو كان الذي سيتزوج غير المسلمة - الكتابية - مسلمًا فان هذا
المسلم يازمه اسلامه بدفع مهر لهذه الكتابية ، وتأثيث بيت لها والانفاق
عليها طبقًا لتعاليم دينه وتشريعاته ...

أيها الحائقون المحرفون النافخون في أبواق الأعلام تحرضون
المرأة ضد الاسلام هلا قلتم لنا منذ متى كان للمرأة حق الميراث ،
أى ميراث .

ألم يقف نصارى جبل لبنان ضد الحكم العثماني حين أراد تطبيق

الشريعة الاسلامية التي تقضى بتوريث الأُنثى . . . وكانت نظم القوانين المعمول بها في لبنان آنذاك تقضى بعدم توريث الأُنثى أى شىء (١) .

(١) جاء فى الرسالة التي أنفذها البطريرك يوسف حبيش الى رئيس مجمع نشر الايمان المقدس فى ٢٩ أيلول سنة ١٨٤٠ مابلى :
وسؤردها بنصها وما فيها من عبارات دارجة تشهد بكلها وكليتها على ماجاء فيها من أخطاء عربية وغيرها .

« وأما الآن فمن حيث أن القضاة اخذوا يمشوا كلشى « كل شىء » نى الجبل على موجب الشرائع الاسلامية ، فصار عمال يقع السجن والاضطهاد من هذا التغيير ، وبالأخص من جهة توريث البنات ، لأن الشرائع الاسلامية تحدد أن كل بنتين ترثا بقدر مايرث صبي واحد ، ومن هنا واقع خصومات ، ومنازعات ، وشرور متفارقة واضطرابات ، من حيث أن العادة السابقة كانت سالكة فى هذا الجبل عند الجمهور ، أغنياء وفقراء ، بأن الابنة ليس لها الا جهاز معلوم بقيمة المثل من والديها ، الا اذا هم أوصوالها بشىء خصوصى .

ومن سلوك القضاة الآن بخلاف ذلك صار الوالدين فى اختباط حال جسيمة ، مضر بالانفس ، والأجساد ، مر حيث أن الآباء لايرتضوا بتوريث بناتهم حسب وضع الشريعة الاسلامية ، حذرا من تبذير أرزاقهم ، وخراب بيوتهم ، ولذلك فيحتالون بأيام حياتهم ، أن يعطوا أرزاقهم ، لأولادهم الذكور ، بضرور الهبة والتملك ، ليمنعوا عنهم دعوى البنات بعد موتهم » .

ويستمر البطريرك فى شرح ذلك وبيان مانحق بالآباء من ضرر بسبب هبة أموالهم لأولادهم الذكور ثم يقول : « ومن حيث أن الشرور الناتجة من هذا النوع هى أثقل من باقى الأنواع كما لخصناه أعلاه ، فمستبين لنا ضروريا أن نسعى بترجيع توريث البنات والنساء للعادة السالفة ، نعى أنهن لايرثن على الذكور ، بل لهن الجهاز بقيمة المثل .

ان المرأة المسلمة لتعرف كم أنصفها الاسلام وان المدقق في التشريع الاسلامى - من غير المسلمين - ليجد فيه ما يدعوه الى اعتناقه والسير على هديه

لكن أولئك الذين اعتلت نفوسهم ، فتذوقوا الشهد النقى وقالوا - مغالطين - كم فيه من مرارة ، يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم فهولاء وتتركهم وما هم فيه فالحديث معهم غير مجد « فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ان الله عليم بما يصنعون » (١) .

وحسب الاسلام ما في تعاليمه ونظمه وتشريعاته من رقى وانصاف وعدالة أنه شرع الله الذى خلق الكون ومن فيه وما فيه « ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير » .

كما ذكرناه أعلاه ، ليحصل الهدوء بذلك ، وتنقطع أسباب الشرور
يراجع ماجاء فى كتاب الزواج لزهدى يكنز ص ٩٣ .
ويراجع المرأة بين الفقه والقانون للدكتور مصطفى السباعى ص ٣٦ وما بعدها .

وإذا كانت هذه مقولة بطريكية فى أواخر القرن التاسع عشر فقد سبقتها مقولة لارسطو كان يعنى على اسبرطه - فى كتابه السياسة - أنها أباحت للمرأة ما ينبغى لها من حق الميراث ورخصة الحرية فانتهت بها سياستها النسائية للسقوط ، يراجع المرأة فى القرآن للاستاذ العقاد ص ١٠٧ .

علما بأن ما اعطته اسبرطه للنساء كان حقاً هامشياً ، لانشغال الرجال بالحروب

(١) الآية ٨ من سورة فاطر :

حق الطلاق

استهدف الاسلام من اقامة الأسرة المسلمة على أساس الحل الشرعى ، والتوافق الانسانى ، استدامة هذه الأسرة ، والبعد بها عن كل ما يعكر صفوها ، أو ينغص توافقها ...

ومن هنا دعا الاسلام منذ بداية التفكير فى اقامة الأسرة أن يبحث الرجل عن امرأة ذات دين، وأن تتأكد المرأة أن من يتقدم لخطبتها يفرض الزواج منها رجل ذو دين • وان أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «فاظفر بذات الدين تربت يداك» وان كان موجهها الخطاب الى الرجل إلا أن المرأة شريكة الرجل فى كل خطاب مثل هذا فهو خطاب لكل الرجال والنساء على حد سواء

وإذا كان هذا هو خطاب الاسلام منذ البداية ، فإنه أيضا يواكب أوامره قيام هذه الأسرة ، ويوصى طرفيها بتخطى المشكلات التى قد تنشأ من المعاشرة وتنتج من التعامل عن قرب ، كما يوصى كل من الطرفين على حدة بأن ينزل الطرف الثانى من نفسه منزلة كريمة ، ويميز به البر كله ، فيخاطب الرجال : « استوصوا بالنساء خيرا ... » (٢) « واتقوا الله فى النساء ، فانهن عندكم عوان ... » (٣) •

وأكثر من ذلك يقول القرآن الكريم لأولئك الذين قد تزوجوا ثم لم يجدوا فى أنفسهم ميلا لزوجاتهم ، أو حدث ما يترتب عليه كراهيتهم

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٧٩ •

(٢) من خطبة الرسول - صلى الله عليه وسلم - فى حجة الوداع •

تفسير ابن كثير ج ١ ص ٤٩٣ •

لأزواجهم : « فان كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا » (١) .

(١) الآية ١٩ من سورة النساء .

جاء في مجلة « الفتح » القادرية في عددها الصادر في ٢٢ رجب سنة ١٣٤٧ الموافق ٣ يناير سنة ١٩٢٩م ص ٤٥٢ مايل :
علم القراء مما نشرناه في العدد الماضي ، أن سلامة موسى خطب في جمعية الشبان المسيحية ، في أمر لاعلاقة له به ، كما أنه لاعلاقة لجمعية الشبان المسيحيين به أيضا ، وهو التعرض للمرأة المسلمة ، وحجابها ، وسفورها ، وما عينه لها القرآن الكريم من نصيب في الميراث ، فتدخل هؤلاء الفضوليون في أمر لايعنيهم ، وظنوا أن المرأة المسلمة اذا تطرفت في بعض الشؤون يمكن اتخاذها اداة للسعي في «دم دينها» ، فوجه هؤلاء الفضوليون همهم لتحريض السيدة هدى شعراوي على مطالبة حكومة مصر الاسلامية ، بالعدوان على حكم الله في القرآن ، فيما يتعلق بنصيب المرأة في الميراث .

ولم يكتف القوم بذلك بل أرسلوا رسالة خصوصية الى هدى هانم شعراوي يحرضونها على هذا العدوان .

وقد ارادت هدى هانم أن تفهمهم أنها مهما بلغ بها الأمر في المساعي النضوية ، فانها لم تصل الى حد أن ترض لنفسها بأن تكون آلة لخداع هؤلاء الزعانف ، ولذلك القمت سلامة موسى وجماعته حجرا بما نشرته في الصفحة الأولى من جريدة الاهرام صباح يوم الجمعة الماضي . وجاء في رد السيدة هدى شعراوي ما يأتي ٠٠٠ ردا على دعوى

أن عدم المساواة بين الرجال والنساء في الميراث هو سبب احجام كثير من الشباب عن الزواج .٠٠ قالت : اننا نشاهد في أوروبا انتشار هذا الداء « الاعراض عن الزواج » في عصرنا الحالي انتشارا أشد خطورة منه في الشرق .٠٠ كما أن المرأة الاوربية ملزمة بدفع المهر ، ومكلفة بالتخلي عن ادارة ادائها لزوجها .٠٠٠

ويخاطب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - النساء خطابا مطولا يوصى النساء فيه بالحفاظ على بيوتهن ، ويجعل منهن أمينات على تلك البيوت بكل ما فيها من أموال وأعراض ، ثم يحضهن على العناية بأزواجهن ويبين حق أزواجهن عليهن . . . فيقول ضمن ما قاله في هذا الخصوص : « لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لأحد ، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ، من عظم حقه عليها » « اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فأبت عليه ، لعنتها الملائكة حتى تصبح » .

« واذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها ، وحفظت فرجها ، وأطاعت زوجها ، قيل لها : ادخلى الجنة من أى الأبواب شئت » (١) .

واذا كانت هذه هي وصايا الاسلام للحفاظ على الأسرة المسلمة لانه أيضا قد وضع علاجاً شافياً لبعض الحالات التي يستعصى على أصحابها دوام العشرة ، فقال تعالى : « وان خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها أن يريدا إصلاحاً يوفق الله بينهما » (٢) .
وان احتدم الأمر وشق العلاج فان القرآن الكريم يصف الدواء

ولو سلطنا بنظرية سلامة موسى وجاريناها في طلب تشريع جديد ، فهل لا يخشى أن يؤدي ذلك الى اسقاط الواجبات الملقاة على عاتق الزوج نحو زوجته وأولاده ، بالزام الزوجة بالاشتراك في الصرف ، وفي ذلك مافيه من حرمان يعود بالشقاء والبؤس على الزوجات الفقيرات ، اللاتي لم يتان ميراثا من ذويهن ؟ وهذه الطبقة تشمل اغلبية الزوجات . . .
يراجع المرأة بين الفقه والقانون أ د . مصطفى السباعي ص ٢١٩ وما بعدها .

(١) يراجع تفسير ابن كثير ج ١ ص ٤٩٢ وما بعدها .

(٢) الآية ٣٥ من سورة النساء .

فلا نقضى فيه شيئاً حتى تستأمرى أبويك» قالت: قلت: وما هو يا رسول الله؟ قالت فقراً - صلى الله عليه وسلم - يا أيها النبي قل لأزواجك... قالت: فقالت: بل نختار الله ورسوله والدار الآخرة. قالت: ففرح بذلك النبي - صلى الله عليه وسلم - (١) .

وليس ذلك لنساء النبي - صلى الله عليه وسلم - خاصة وإنما قضى به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين جاءته امرأة ثابت بن قيس، فقالت يا رسول الله: ثابت بن قيس ما أعذب عليه في خلق ولا دين ولكني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «أتردين عليه حديثه؟» قالت نعم، فردت عليه حديثه فأمره بطلاقها فطلقها (٢) .

وقد أصبح ذلك من التشريع الإسلامي... الذي يعطى المرأة حق طلب الطلاق، إذا حدث ما يدعو إلى ذلك .

وإذا ملكها زوجها أمر نفسها، سواء اشترطت ذلك عليه عند العقد ووافق عليه، أو أعطاها ذلك الحق في أي وقت بعد العقد عليها .

(١) يراجع تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٤٨١ .

(٢) صحيح الامام البخارى ج ٩ ص ٣٢٩ .

وفى سنن البيهقي من طريق عطاء قال: أتت امرأة النبي - صلى الله عليه وسلم - وقالت: أنى أبغض زوجى وأحب فراقه . قال: أتردين عليه حديثه التى أصدوك؟ قالت: نعم وزيادة فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - «أما الزيادة فلا» . ج ٧ ص ٣١٣ وقد جاء بروايات متعددة فى احدها من أنها قالت انى لا اعيب عليه خلقا ولا ديناً ولكنى رفعت طرف الخباء فرأيته قد أقبل فى جماعة، هو أقلهم طولاً، وأقبحهم شكلاً... .

كما جعل الإسلام حق التطليق للقاضي اذا عرض عليه ما يرى معه أنه لا حل الا التطليق •

والاسلام وان قرر ذلك وشرعه فانما يستهدف بذلك صيانة بيوت المسامين من كل ما يندسها ، أو يوقع بها مكروه يكرهه الله ورسوله ، ويأباه الخلق المسام ، وتنفر منه حمية الانسان السوى •

بقي أن أورد أن الأصل في الطلاق ... وان كان أبغض الحلال الى الله - الا أنه مع كونه كذلك ، فإنه لم يخرج عن دائرة ما أحله الله تعالى وشرعه وملاكه في الأصل للرجل •

فاذا كان الأصل فيه أنه للرجل ، فان تدخل القاضي يعد حالة من حالات الضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها •

وما تملك المرأة الا فرع من كون الطلاق حق الرجل ، فاذا ملكه لغيره ، أو وكل غيره فيه ، فان هذا الغير يباشر هذا الحق لا بصفته أصيلا ، وانما بصفته قد تملكه ، أو وكل فيه •

ومن أراد أن يقف على الحكمة من كون الاسلام قد جعل الطلاق بيد الرجل أصالة ، ولم يجعله بيد غيره فان عليه أن يتبين الأمر حتى يتضح له أنه الحق •

فلو عرضنا الأمر على القسمة العقلية - ان جاز لنا ذلك - لوجدنا أن هذه الاحتمالات التي تنتج عن أعمال القسمة العقلية لا تخرج عن الصالات الآتية :

اما أن نمنع القول بجواز الطلاق ، ونحكم على من تزوج امرأة ألا يطلقها تحت أى ظرف من الظروف ، حتى ولو رآها ترتكب الفاحشة مثلا

وهذا ما لا يمكن السكوت عليه في نظر من في قلبه مثقال ذرة من
كرامة ، أو احترام لانسانية ... وما علينا من قول أو فعل أولئك الذين
يقبلون على أنفسهم ذلك ... ان قبول ذلك هو الدياسة في أتم وأتمّج
أشكالها ... والاسلام ينأى بأبذئه أن يكونوا قريبا من هؤلاء أو حتى
يخالطونهم ...

فالجنة لا يدخلها ديوس ... وقد حدث رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - بذلك وبين لأصحابه أن الديوس هو من لا يبالي بمن يدخل
على أهل بيته .

فالاسلام وان نظر الى عقد الزواج على أساس أنه عقد عمرى
الا أن الاسلام يعالج الأدواء بما يأتى عليها ويريح المسلمين من شرها،
ولم يعد هناك مكان لقول قائل بمنع وقوع الطلاق وتحريمه اذا اقتضى
الحال ذلك

اذا لم يعد لهذا الجانب من القسمة العقلية مبرر لوجوده .

والجانب الثانى : من جوانب القسمة العقلية والذي يقضى بجواز
ايقاع الطلاق يتفرع عنه طبقا للقسمة العقلية أيضا ما يأتى :

أولا : أن يكون حق ايقاع الطلاق للقاضى فقط ... وليس لأحد
غيره ونحن هنا نجد أذفسنا قد ادخلنا على الاسلام ما ليس منه، وقررنا
فيه ما أهمل كاهل أتباع الكنيسة ، من تسلط رجال دينها على شعوبهم
هذا من ناحية ، وهى ناحية يرفضها الاسلام فليس فيه رجال دين وانما
من المسلمين علماء دين وهؤلاء ليسوا واسطة بين الله والناس .

واذا كان الله تعالى قد حدد ما لرسوله من سلطة ، وقصر حدودها
على البلاغ : « فانما عليك البلاغ والله بصير بالعباد » (١) « وانما أنت

(١) آل عمران من الآية ٢٠ .

نذير والله على كل شيء وكيل» (١) ، « انما أنت منذر ولكل قوم هاد» (٢) « ان أنا الانذير وبشير لقوم يؤمنون» (٣) •

وإذا كان القرآن قد بين الأمر بهذه الكيفية فكيف بنا أن نجعل لبشر لم يبلغ مبلغ النبى ، بل ولم ينزل منزلة تؤهله لذلك ، كيف نجعل له التصرف وحده بمقتضى رضاه أو سخطه نتحرك ... أن الأمور لا بد لها من معايير •

وإذا كان الاسلام قد أعطى القاضى الحق فى بعض الأحيان بأن يقتضى بالطلاق فإن الاسلام قد قيد ذلك بتميود ، وأحاطه بضمانات ، والزم القاضى بالالتقييد بما أنزل الله وشرع الاسلام ... وجعل للمسامح الحق فى رد القاضى ، والاعتراض على ما قضى به ... مادام قد خرج فى قضائه عن حدود الشرع وتعاليم الاسلام •

ولو نظرنا طبقا لما هو مطبق فى المحاكم ومعروض عليها من قضايا طلب التطلاق لوجدنا أن مثل هذه الحالات تتعرض فيها أسرار البيوت الى ما يؤدى بلطرفين الى الوقوع فى كثير من الأضرار ، أقلها هتك أسرار بيوت المسلمين ... والاسلام يحض المسلم أن يستتر على نفسه ، بل ويجعل الاسلام هتك الانسان ستر نفسه ، من أكبر الذنوب •

وفى المحدّمة يحاول كل من الطرفين الزوج أو الزوجة أو من وكل عن كل منهما أن يدفع عن نفسه التهم ويكيل لآخر الاتهامات .. والسبب فى ذلك ناتج عن رغبة كل من الطرفين فى الأضرار بصاحبه ... ودفع الأذى والغرم المادى أو الأدبى عن نفسه •

(١) الآية ١٢ من سورة هود •

(٢) الآية ٧ من سورة الرعد •

(٣) الآية ١٨٨ من سورة الاعراف •

ان قصر حق الطلاق على القاضى ينتج عنه من الضرر ما لا تدمد عقباه ... ومن هذا الذى سيتزوج امرأة بعد أن طلب زوجها الأول طلاقها ، وذكر من الأسباب ما عرض سمعتها وأهلها للخطر ... حتى ولو كانت عفيفة شريفة .

ثانيا : أن يجعل ايقاع الطلاق مرهونا باتفاق الزوجين ، ومتوقفا على رضاهما بايقاعه .

وهذا الشق من القسمة العقلية ، وان بدا فى شكله ومظهره أمرا معقولا ، الى حد أن الاسلام لا يمانع الطلاق عن طريق تفاهم الزوجين واتفاقهم .

الا أن قصر ايقاع الطلاق عليه يؤدى بكل من الطرفين الزوج والزوجة الى ضرر أكيد وحتمى ... وهذا الضرر وان خلت منه بعض الحالات ، الا أنه واقع حتمى فى أغلب الحالات وأكثرها وقوعا ... وذلك حين يعتمد أحد الطرفين الى الأضرار بالطرف الثانى وايدائه ... الأمر الذى يؤدى بالعلاقات الزوجية فى كثير من الأحيان الى أن تكون نقمة بدلا من أن تكون نعمة وسكنا ... وبذا نكون قد خرجنا عن الهدف الذى شرع الله الزواج وأحل الطلاق من أجله .

ثالثا : أن يعطى حق الطلاق للمرأة وحدها .

وفى هذا مضيعة أيما مضيعة ، اذ هى ذات عاطفة تغلب عقلها ... وكم خسر العالم حين يحكم عواطفه فقط .. ولا يغلب عقله

ثم ان فى ذلك فتح باب لتلاعب الكثرات اللائى لا رادع لهن من خلق أو دين ، ان فى ذلك اشباع رغبات صويحيات الرغبات الجامحة ... انه يعود عليهن بالكسب المادى . وقد يتخذن منه تجارة تدر

بين الحين والآخر مهرا جديدا ، ومنتعة ونفقة ، وببيتا وأثاثا ، ورجلا غير من جربت • ان ذلك يخلق نوعا من المحترفات ••• وكم قسى العالم ولايزال يقاسى من أولئك المحترفات ••• بالرغم مما عليه الحال من جعل الطلاق حقا من حقوق الرجال ••• ان أولئك المحترفات اذا صادفهن رجل ضعيف اسلك والرجولة يجدن منه العوبة ••• ويشترطن لأنفسهن عليه حق أن يكون طلاقهن بأيديهن ••• وما أدراك ببيت يصبح فيه حق القوامة لامرأة ••• وخصوصا اذا كانت عابسة لعروب ومن يرد أن يسمع ويعرف الكثير فعليه بتلك الأوساط اللائى شاع فيها مثل ذلك ••• وقانا الله والمسلمين شر أولئك ••• وما هم فيه •

رابعا : لم يبق من أقسام القسمة العقلية سوى هذا القسم الرابع ، وهو أن يكن الطلاق حقا خاصا بالرجل •

وهو أمر تؤيده الفطرة الانسانية ، التى فطر الله الناس عليها (١) ••• فالرجل - بوجه عام - أقدر من المرأة على ضبط أعصابه وتصرفاته حين الغضب كما أنه غير سريع الاستجابة للعاطفة حين تتدرف ••• فهو دائما فى الأعم الأغلب ، يحكم العقل ، ويمعن النظر والفكر فيما يقدم عليه ، خصوصا اذا كان ذلك متعلقا ببيته وأسرته ، التى كونها بجهد وعرق ، وكلف بالسهر على راحتها ، وطولب من قبل الاسلام به معاملتها بالمعروف ••• والاستيضاء بها خيرا •

والمنتبع لأمر الحياة العامة يامس الدليل على ذلك ، فالمرأة سريعة التقلب المزاجى ، سريعة الانفعال العاطفى ، وكثيرا ما لمست عن قرب ، فيما عرض على من حالات ، ندم المرأة التى طالبت زوجها بأن يطلقها

(١) وقد نص حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - على أن الطلاق بيد من أخذ بالساق ، وهو حديث حسن رواه الألبانى •

ساعة انفعالها » انه ان استجاب لها ، ونفذ مطلبها عتبت عليه العتاب كله ، ولامته أنه استجاب لما ألحت عليه وأكدت من المطالبة به ، واعتذرت عما قالت بأن ذلك كان نتيجة انفعال ، أو أن ذلك كان بمثابة مقياس لمدى حرصه على استدامة عثرتها •

ولقد سمعت كثيرات ممن طالبن أزواجهن بالطلاق ، طبقاً لما أعطاهن القانون الذى صدر فى مصر ، والذى يبيح للمرأة التى تزوج زوجها عليها أن تطالبه بطلاقها ••• ان الكثيرات منهن ندمن كل الندم على ما أقدمن عليه ، فلما ناقشت الكثيرات منهن ، وقلت لهن لم أقدمن على طاب التطلاق قلن انهن أقدمن على ذلك من باب رد الاعتبار ، ومن باب ذر الرماد فى عيون من يأمهن اذا ما رضين بدوام العشرة الزوجية •••• وأعلنت الكثيرات منهن أنهن كم تمنين من قرارة نفوسهن ، لو تم تغيير القانون وحذفت منه هذه الفقرة التى تبيح لهن طاب التطلاق لزواج الزوج عليهن ••• هذا من ناحية •

والناحية الثانية تتمثل فى أن الرجل اذا أقدم على طلاق زوجته فانهن يلزمه بتبعات مالية كثيرة تبدأ بدفع مؤخر صداقها ، وامتعتها ، ودفنتها ، وما يتبع ذلك كله مما قرره الشرع الشريف • ثم اذا أراد الزواج وهو أمر لابد منه للاستقرار ، فانه يبدأ مشوار التبعات المالية والذفسية من جديد •

ولا يخفى أن العامل المالى وتبعات الحياة أمر من الأمور التى أوردها الشرع بالنص عليها ، نسا صريحا حين تحدث القرآن الكريم عن القوامه فى الأسرة الاسلاميه ••• فيقول الله تعالى فى محكم كتابه: « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أهوالهم ••• » (١) •

(١) الآية ٣٤ من سورة النساء •

وقد سبق الحديث عن هذا وبيانه ... هذا ما ندين به ... وإذا كان الشرع الشريف قد جعل الطلاق حتماً خاصاً بالرجل فإنه قد جعل ضمانات للمرأة ، إذ قد يستعمل بعض الرجال هذا الحق بصورة تعسفية ، غير واعيّة أهداف تشريعه وحكمته •

كما أن لاسلام قد أعطى المرأة حق طلب التطليق إذا ضاقت بزوجها ولم تستطع استمرار الحياة معه ، وقد وضع الاسلام ضوابط لذلك ، استهدف بها حماية كل من الزوجين من نفسه وقرينه ولا يخفى أيضاً أن الاسلام قد جوز للمرأة أن تملك نفسها، إذا اشترطت ذلك عند العقد ووافق عليه الزوج ، وكذلك إذا أعطاها هذا الحق في وقت لاحق على العقد (١) •

ان الاسلام علاج نافع شاف فهو علاج قد كتبه رب العالمين ، خالق الناس ، والأعلم بهم من أنفسهم • « الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير » (٢) •

المطاب الرابع :

المرأة والاثبات

من الأمور التي حاول المغرضون أن يتخذوا منها مجالا لاثارة المرأة ضد التشريع الاسلامي موضوع المرأة والاثبات •
لقد غرس أولئك المغرضون بذور الاثارة في قلب المرأة ضد اسلامها

(١) يقول أ.د. محمد بلتاجي عميد كلية دار العلوم في كتسابه أحكام الأسرة ج ٢ ص ٧٨٦ ، فالطلاق أصلاً حق للرجل ، لكن المرأة تمك أيضاً من أسباب التفريق ما يقيها امساك الزوج لها على الضرر ، اما بالاتفاق مع الزوج على الخلع ، أو على أن تكون العصمة بيدها - كما أجاز ذلك المذهب الحنفي - واما برفع أمرها للقاضي عند دعوى الضرر ، (٢) الآية ١٤ من سورة الملك •

وتشريعاته بما صورته لها من أن الاسلام يعاملها معاملة الانقاص من القدر والمنزلة ، اذ هو قد جعل شهادتها في الاثبات على النصف من شهادة الرجل وتركوا القضية هكذا على مصراعيها من غير بيان أو تحديد وهذا شأن ذوى الاشاعات يأخذون من الأمور بطرف يوهم اثبات وتأكيد ما يدعون واستدلوا على مكانتهم في هذا الخصوص بما جاء من قول الله تعالى عند الحديث عن المتدائين ، وتوثيق الديون عن طريق كتابتها والاشهاد عليها . حتى لا تكون هناك منافذ يدخل منها الشيطان باثارة النزاع بين المتدائنين فقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذا تدائنتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما عامه الله فليكتب وليمال الذى عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخر منه شيئاً فان كان الذى عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو فليمل وليه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احدهما فتذكر احدهما الأخرى ولا يأب الشهداء اذا ما دعوا » (١) .

ولقد أخذ المغرضون من هذه الآية الجزء الخاص ببيان عدد الشهود « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان » .

وقالوا للنساء ان الاسلام يعامل المرأة معاملة مهينة ، ويجعلها تمثل نصف رجل ولا يعتد بها اعتداده بالانسان الكامل والانسان خلق بطبعه ميالاً ان وسوس له ، ويحدثه بأنه مهضوم الحق ، مضيع بالنسبة للآخرين وما كانت النساء مهضومة الحق مضية يوماً ما بعد أن جاءت تشريعات الاسلام . . لكنها وسوسة الشيطان .

(١) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

والقضية تحتاج الى أن تبين بشيء من الايضاح والبيان حتى
تسنبين النساء الأمر ان اردن الحق ، وقصدن اتباعه •

فالاثبات من الوجه الشرعية في الاسلام له أدواته التي بينها
الشرع الاسلامي ، حتى لا يؤخذ برىء ظلما ، وحتى لا يضيع حق
أو تؤكل أموال الناس أو اعراضهم أو حقوقهم بالباطل •

وأقوى أدوات الاثبات تتمثل في الاقرار ، وهو اخبار بحق على المقر
لغيره ، سواء أكان هذا الحق حقا مليا أو غيره من الحقوق ، التي تثبت
لله تعالى أو للادميين ، أفرادا كانوا أو جماعات •

والاقرار يعتبره الشرع حجة قاصرة على المقر ، لا تتعاداه الى
غيره اذا كانت ستلزم الغير بعقوبة أو تبعة من التبعات المالية أو النسبية
أو غيرها •

ولما كان الاقرار اخبار من المقر على نفسه طالبنا الشرع أن نتأكد
من قوى المقر العقلية ••• ونحاول أن نثبت من أن المقر انما جاء مقرا
خوفا من الله تعالى ، ولم يأت مستهدفا شيئا آخر يترتب عليه الحاق
ضرر بالآخرين •

والاسلام فيما يختص بالاقرار لم يفرق بين مقر وآخر نظرا لجنسه
أو لونه أو ما الى ذلك من ذكورة وأنوثة أو غير ذلك من الأمور التي
تخرج عن حيز أهلية المقر •

وليس هناك أدنى تفريق بين مقر وآخر نظرا لكون احدهما
رجلا والآخر امرأة •

والاقرار هو الشق الأكبر من الاثبات ••• الى حد أن هناك جرائم
لا يمكن اثباتها عن طريق البينة ، اثباتا نلزم به عقوبتها الحدية الا اذا

كان مرتببها اناذا لا خلاق لهم ولا حياء ولا خوف عندهم من الله
ومن عتابه في الدنيا والآخرة .

أما عن الاثبات عن طريق البينة . . . ودور النساء فيه فالاسلام
قد بين أن هناك أموراً لا تثبت الا بشهادة النساء طالما أن هناك نساء
مؤتمنات مسلمات . . . من ذلك على سبيل المثال . قضايا الولادة ،
والبكاره ، وكل ما اتصل بأمور النساء التي لا يطلع عليه غيرهن غالباً .
ولا يتصل به الرجال الا لضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها .

ان اختصاص الاسلام النساء بمثل هذه القضايا في الاثبات ليس
معناه الطعن في ذمة الرجال أو أمانتهم ، أو عملهم للشهادة . . . ولكن
المسألة في حقيقتها أن الاسلام دين العدالة والتثبت والستر والفضيلة ،
ومن هنا يجب كل أمر الى من يختص به . . . ويتحقق باختصاصه
الستر والفضيلة مع احقاق الحق واقامة الدليل واقامة العدل ، وصون
الحقوق .

ولما كان الاسلام قد أراد صيانة النساء من كل ما يضر بهن فانه
قد طلب منهن عدم مزاحمة الرجال . وأمرهن بالقرار في البيت .

فقال تعالى مخاطباً نساء النبي ، والمسلمات تبعاً لهن : « وقرن في
بيوتكم ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى . . . » (١) .

ولما كان القرار في البيت يترتب عليه عدم حضورها كتابة الديون
غالباً ، اذ هي من الأمور التي تقع في الغالب بين الرجال ، وفي أمور
التجارة والمعاملات من بيع واقراض وغيره ، وهذه الأمور وأمثالها ،
لا تباشرها النساء الا نادراً ، ولا تام بها الا في القليل الذي لا يكاد

(١) الآية ٣٣ من سورة الاحزاب .

يذكر • أو ينشغل به خاطرها ، ومن هنا فان الاسلام قد بين أنه اذا شغلت امرأة به مثل هذه الأمور التي لا تنتشغل بها الا نادرا فان عليها أن تشارك غيرها في ذلك ، حتى اذا طلب منها الشهادة عليه لاثباته عند المتنازع ، فإنها قد تنسى ما ليس لها به ممارسة وتعود • وقد يكون ما نسيته من بعض الوقائع أمر يترتب عليه بيان الحق أو ضياعه ، ومن هنا طالب الاسلام المرأة الثانية لتحضر أقوال صاحبها حتى تذكرها بما نسيته ، أو حتى يمكنهما معا تذكر الأحداث ••• وما أعظم عبارة القرآن « أن تذل احدهما فتذكر احدهما الأخرى ••• » •

فمدلول عبارة الآية القرآنية واضح في أن المراد من كونها امرأتين هو التذكير بما قد تنسى المرأة الواحدة لعدم ممارستها ما شهدت عليه ودلالة العبارة مقدمة على غيرها من الدلالات ، كما ذكر علماء الأصول •

ولا يخفى أن النسيان من عادة النساء وطبعهن ، والخطأ وارد بالنسبة لهن مما لم يعتدن ممارسته والانشغال به بصفة دائمة •

فاسألة اذا لا تعلق لها بكرامة المرأة ، فليس المراد الانتقاص من كرامتها ، أو التقليل من شأن أهليتها ، أو المساس بإنسانيتها ••• ان الأمر غير ذلك تماما ، كما ظهر فيما قدمت من أن المراد هو التأكد من تذكر ما وقع من أحداث : ومطابقته للوقائع •

والا فإنه يمكن للرجال أيضا أن يقواوا أكثر مما يمكن أن تدعيه النساء حين ترد مقولة رجل في شهادة شهود بها على أمر مما يختص النساء بالشهادة عليه ، خصوصا اذا وجد منهن من تقوم بذلك، وتؤديه بلا وحين تبطل القوانين الوضعية واقعة تفتيش حدثت لامرأة اذا قام رجل بذلك التفتيش •

اذ أن القوانين الموضوعية تنص على أنه لا بد وأن يكون القوائم بتفتيش من يشنّه فيهن من النساء ، أو من يفتش لأى سبب من الأسباب الداعية لذلك — لا بد وأن يكون القوائم بذلك امرأة ، فان قام رجل بتفتيش امرأة فان اجراءات التفتيش تقع باطلّة ، ولا يعتد بها ، ويندرىء كلّ ما يترتب عليها ان الأمر اذا لا علاقة له بمسألة الأهلية الانسانية وانما هو أمر اجرائى استهدف الحفاظ على الحقوق وصيانة العدالة من أن تقضى بحجة غير مؤكدة . . . وكذا صيانة المرأة من أن ينكشف شيء من عوراتها أمام الرجال ، أو أن تمتد اليها يد عابس يستتر وراء حجة واهية .

انه أمر تنظيمى استهدف فى المقام الأول صيانة الحقوق وترشيدها العدالة ، ومعاونتها على الوصول الى ما فيه احقاق الحق . . . ومن هذا المنطلق كانت مقولة من رأى من الفقهاء عدم اعمال شهادة النساء فى قضايا الجرائم الحديدية (١) .

ان حياء المرأة يمنعها من أن تنظر بتفحص لجريمة خلقية ترتكب فاذا وقع بصرها عرضا على مثل ذلك ، فانها وبطبيعتها النقية تتأى ببصرها عن أن يقع على ما فيه خدش حياؤها .

(١) يراجع المغنى ج ١ ص ١٩٨ ، ٢٧٨ ، ٣١٠ ، ج ٩ ص ١٤٨

١٤٩ - ١٥٥ - ١٥٦ بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ٤٢٥

وما بعدها .

الأم ج ٥ ص ١٩ ، ج ٧ ص ٤٣ ، ٧٩ .

فى أحكام الاسرة أد . محمد بلتاجى ج ٢ ص ٧٩٠ ، ٧٩١ .

الشبهات واثرها فى العقوبة الجنائية فى الفقه الاسلامى ، للباحث

موضوع الاثبات والشبهات التى تعتربه . . .

كما أن شهادتها على مثل ذلك أمام القضاء ، تعرضها الى أمر لا تحتمله ولا تقدر على مواجهته ، ان القاضى لا بد له من أن يسأل وبالتفصيل عن الوقائع التى شكلت الجريمة ، ولا بد للشاهد من أن يجيب على كل سؤال يوجه اليه من القاضى •

فذا سلمنا جدلا أن المرأة التى شاهدت الجريمة الحدية ، أمعت النظر الى وقائعها ... اذا سلمنا بذلك وهو بعيد غريب — فما من مرقفها حين تصف هذه الوقائع مثلا فى جريمة من جرائم الاعتداء على الأعراس ... وما هو موقف المحكمة التى تنظر القضية حين تريد الاستفسار من الشاهدة عن الوقائع بالتفصيل ، لأنها جريده عقوبتها عقوبة مغلظة ، ولا يمكن القضاء بالعقوبة الا بعد استيفائه كل الوقائع مفصلة ، ولا يخفى على أحد ذلك خصوصا وقد ناقش رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من جاء مقرا بجريمة حدية على نفسه نقاشا وصل به — صلى الله عليه وسلم — الى التفوه بكلمات لم يتفوه بها من قبل أو من بعد •

اذا كان ذلك فى الجرائم الخاصة بالاعتداد على الأعراس ، وهو أمر لا يحتمل جدالا ، أو مغالطة •

فان جرائم الدماء والأموال لها من الخصائص ما جعل الشهادة بها شهادة قهمة على اليقين الذى لا يحتمل الشك •

ومن هنا كان قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — لمن يشهد على مثل ذلك مقولة له تدل بوضوح على وجوب التأكد ، واليقين مما يشهد عليه وقد جاء فيها : « أترى الشمس على مثلها فأشهد أو فدع » • ان الأمر فى مثل هذه القضايا جد خطير ، والعقوبة فيها تصل الى حد ازهاق النفس ... فلا بد من ضمانات ... وهذه الضمانات أولى بالمرعاة من غيرها •

ان الأمر لا يتصل بانسانية المرأة أو كرامتها ، أو غير ذلك وإنما هو أمر استهدف المشرع منه الصيانة للشاهد والمشهد عليه .

وأخيرا أقولها صريحة لأولئك الحائنين المغرضين .. منذ متى كان للمرأة قول في أمر نفسها قبل الاسلام (١) ومنذ متى كان

(١) يقول الفيلسوف « هربرت سبنسر » الانجليزى فى كتابه « علم وصف الاجتماع » ان الزوجات كانت تباع فى انجلترا فيما بين القرن الخامس والقرن الحادى عشر ، وانه حدث اخيرا فى القرن الحادى عشر ان المحاكم الكنسية سنتت قانونا ، على أن للزوج أن ينقل أو « يعير » زوجته الى رجل آخر لمدة محدودة حسبما يشاء الرجل المنقولة اليه المرأة ، وشر من ذلك ماكان للشريف النبيل « حاكما روحانيا او زمنيا » من الحق فى الاستمتاع بامرأة الفلاح الى مدة أربع وعشرين ساعة من بعد عقد زواجها عليه « أى على الفلاح » .

وفى سنة ١٠٦٧م صدر قرار من البرلمان الاسكوتلاندى بأن المرأة لايجوز أن تمنح أى سلطة على أى شىء من الأشياء .

وأغرب من هذا كله أن البرلمان الانجليزى أصدر قرارا فى عهد هنرى الثامن ملك انجلترا يحظر على المرأة أن تقرأ كتاب العهد الجديد أى يحرم عليها قراءة الأناجيل ، وكتب رسل المسيح .

وجاء فى مجلة حضارة الاسلام ص ١٠٧٨ من المجلد الثانى لعام ١٩٦٢م مايلى : أوردت احدى وكالات الأنباء من ريجيسوكالابريا فى ايطاليا ، أن شخصا أقدم على قتل آخر ، ولما سئل فى التحقيق عن سبب اقترافه هذه الجريمة ، أفاد بأنه كان قد اتفق مع القتل لبيعه زوجته بمبلغ خمسمائة وسبعين جنيها استرلينيا ، وقد دفع منه اربعمائة جنية، ومضت مدة طويلة دون أن يدفع باقى الحساب ، ولما طالبه تهرب من الدفع ، وأقدم على قتله .

يراجع المرأة بين الفقه والقانون ص ٢١١ - ٢١٢ .

للمرأة رأى أو اعتبار شهادة أو حتى حق ابانة عما في نفسها (١) ، بل
وحتى حق حياة قبل أن يعطيها الاسلام ذلك ...

يا هؤلاء ارفعوا أيديكم وأقلامكم وأبواق دعاياكم عن هذه
الولود الودود ... فان قلوبهن هواء •

(١) جاء في تاريخ « غاران لولو هيران » عن معاملة النساء في
عصر شارلمان ، وعن معاملة شارلمان نفسه لهن : « انقض القيصر شارلمان
على أخته في أثناء جدال ، وأخذ بشعرها ، وضربها ضربا مبرحا ، وكسر
بقفازم الحديدى ثلاثا من أسنانها » !

المرجع السابق ص ٢١٦ •